الأمم المتحدة S/2016/353

مجلس الأمن

Distr.: General
15 April 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي

أولا – مقدمة

١ – يُقدّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٢٧ من قرار مجلس الأمن ٢٢٥١ (٢٠١٥)، الذي طلب فيه المجلس إلي أن أواصل إبلاغه بما يحرز من تقدم في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (القوة)، وأن أطلعه فورا على أي انتهاكات خطيرة للاتفاق بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي، المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (S/2011/384، المرفق). ويقدم التقرير آخر المستجدات عن الحالة في أبيي وعن نشر القوة الأمنية المؤقتة وعملياتها منذ صدور تقريري السابق في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (S/2015/870) حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦. ويقدم أيضا ما أحرز من تقدم في تنفيذ المهام الإضافية المسندة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٢٤ (٢٠١١) فيما يتصل بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، ويقدّم توصية بخصوص تمديد ولاية القوة.

ثانيا – الحالة الأمنية

٢ – خلال الفترة قيد الاستعراض، ظل من غير الممكن التنبؤ بالحالة الأمنية في منطقة أبيي ولكنها ظلت حالة هادئة على العموم. وظلت حكومة السودان تحتفظ بما يتراوح بين ١٢٠ و ١٥٠ فردا من الأفراد العاملين في قطاع النفط داخل مجمّع دفرة النفطي، في انتهاك للاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وللعديد من قرارات مجلس الأمن. وعُثر أيضا على جندي تابع للجيش الشعبي لتحرير السودان داخل منطقة أبيي في انتهاك للاتفاق ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع. وبعد توقف دام ستة أسابيع بسبب الفيضانات، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، لاحظت القوة استئناف أعمال حفر تقوم بها حكومة السودان ترمي إلى تحسين

200416 180416 16-05839 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

القدرات الدفاعية لمنشآت دفرة النفطية، بوجود حوالي ٣٠ من أفراد الشرطة المسلحين. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، انتهى متعاقدون من السودان من حفر خندق على امتداد دائرة محيطها حوالي ٧٥ كيلومترا حول المنشأة، وبذلك جرى تطويق المنشآت النفطية تماما بذلك الخندق، ولكن أُبقي على أماكن دخول المركبات عبر الطرق. وفي ٢٥ شباط/فبراير، لاحظ جنود تابعون للقوة الأمنية أثناء دورية روتينية في منطقة صهيب في القطاع الأوسط أعمال حفر لبئر مائية تقوم بها شركة صينية بوجود عدد يتراوح بين ١٠ إلى ١٥ من حراس الأمن المسلحين، في انتهاك آخر لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٣ - وبدأ الموسم الجاف في تشرين الأول/أكتوبر في أعقاب موسم مطير اتسم بنقص التساقطات مقارنة بالسنوات السابقة، لا سيما في الأجزاء الشمالية من أبيي. ومع أن الأمطار كانت كافية لجعل الطرق غير سالكة فإن الأنهار وخزانات المياه لم تمتلئ إلى مستوياتها المعتادة، مما زاد من احتمال عدم تجدد منسوب المياه بما يكفي لتلبية الاحتياجات خلال الموسم الجاف. وأدى الافتقار إلى المياه والمراعي في شمال أبيي إلى زيادة الضغوط على المسيرية للهجرة إلى المناطق التي تقطنها قبيلة دينكا نقوك في الجنوب، ولا سيما المناطق الواقعة على ضفتي نهر بحر العرب/كير. وفي الوقت نفسه، أدى انخفاض حصص الإعاشة المتاحة في منطقة أقوك جنوب نهر كير إلى تشجيع سكان قبيلة دينكا نقوك على الانتقال إلى القرى الواقعة شمال النهر. وزادت هذه التحركات من جانب كلتا القبيلتين من خطر وقوع اشتباكات خلال الموسم الجاف.

٤ - وقد تمحورت استراتيجية منع نشوب النزاعات وتخفيف حدتها التي اعتمدتها القوة خلال المواسم الجافة السابقة حول إنشاء ''خط لفض الاشتباك'' العسكري بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك. وللتخفيف من تزايد خطر النزاعات خلال الموسم الجاف، عززت القوة خط فض الاشتباك في المناطق الوسطى ذات الكثافة المرتفعة من حيث سكان قبيلة دينكا نقوك، وخففت القيود المتعلقة به في المناطق الغربية والشرقية التي توجد بها نسب أقل من سكان قبيلة دينكا نقوك من أجل تمكين قبيلة المسيرية من الوصول إلى المراعي والمياه المتاحة في الجنوب فقط. وقد أمكن هذا التخفيف في القيود من خلال التعامل مع كلتا القبيلتين من أجل تحديد ''ممرات الهجرة'' المناسبة كي تستخدمها كل قبيلة للوصول إلى المياه ومراعي الماشية، ومن خلال دوريات منتظمة لتنسيق تقاسم الموارد ورصد حركة رعاة الماشية. وقد أُشركت القبيلتان نفسيهما في رصد أنشطة الهجرة وفي الحفاظ على القانون والنظام في تلك المناطق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت القوة ٥٨٢ ٥ دورية من

الدوريات النهارية والليلية، وقامت بـ ١ ٢٥٦ عملية حراسة، ويسرت عقد ٣٦ اجتماعا للجنة الأمنية المشتركة مع القيادات الأهلية في منطقة أبيي.

٥ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، اعتقل جنود تابعون للقوة كانوا يقومون بدورية في المنطقة العامة من الشقيق في القطاع الشمالي جنديا تابعا للجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان وجرَّدوه من أسلحته المتكونة من بندقية هجومية من طراز AK-47 وقنبلة يدوية من طراز RGD-5 و ١١ خرطوشة خاصة ببنادق AK-7. وأُطلق سراح الجندي يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير في كبدود الواقعة على الحدود الشمالية من منطقة أبيي. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، نزعت القوة سلاح جندي تابع للجيش الشعبي لتحرير السودان في أقاني تواك، في القطاع الجنوبي، كانت بحوزته بندقية هجومية من طراز AK-47، ومخزن بندقية، و ١٥٦ خرطوشة خاصة ببنادق AK-47. وقد سُلم لاحقا إلى مراقبي الجيش الشعبي لتحرير السودان الوطنيين الذين يمثلون حكومة جنوب السودان.

٦ - وأبرز أحد الحوادث بشكل خاص تقلب الحالة في أبيي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق مهاجمون مجهولو الهوية قنابل صاروخية على جولات في المنطقة العامة من ماكير، في بلدة أبيي، وقد استهدفت إقامة الزعيم الأكبر لقبيلة دينكا نقوك. فسقطت خمس قذائف بالقرب من إقامة الزعيم الأكبر، وسقطت قذيفة أخرى داخل مجمعه السكني، وسقطت أخرى قرب مدرسة ابتدائية مجاورة. وقد قتلت فتاة تبلغ من العمر أربع سنوات وجرح خمسة سكان آخرين خلال الهجوم. ورد جنود القوة الموجودون في المنطقة على النيران. وخلال تبادل إطلاق النار الذي أعقب ذلك، أصيب أحد حفظة السلام بجروح بالغة نقل على إثرها إلى عيادة المستوى الثاني التابعة للقوة حيث توفي متأثرا بجراحه. وعُززت منذ ذلك الحين الحماية المخصصة لإقامة الزعيم الأكبر عن طريق تقوية القدرات الدفاعية حول الأماكن وإنشاء قاعدة عمليات مؤقتة عبر نهر نيامورا، في الاتجاه الذي شن منه الهجوم.

٧ - وظلت الجريمة أيضا مصدرا من مصادر انعدام الأمن المثيرة للقلق في منطقة أبيي. ففي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أُبلغت القوة بوقوع هجوم على تجار من المسيرية في المنطقة العامة من الشقيق في القطاع الشمالي. وعثرت دورية أُرسلت للتحقق من الحادث على ١٣ قتيلا، ورجلين مصابين بطلقات نارية. وقدمت الإسعافات الأولية للجريحين ونقلا إلى المستشفى المحلي في دفرة لتلقي مزيد من العلاج. وقد ذكرا أن مجموعتهما كانت في طريق العودة من سوق ميوم في ولاية الوحدة، جنوب السودان، عندما وقعوا في كمين نصبه

مهاجمون مجهولو الهوية سلبوهم أموالهم. وقد توفي أحد الرجلين الجريحين لاحقا متأثرا بجراحه. ولم يسفر بحث شامل أجري في المنطقة عن العثور على الجناة.

٨ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، أُبلغت القوة بهجوم شنه مهاجمون مجهولو الهوية على مخيم لرعاة الماشية في قريتي أبيين جنقيوم وميكول علي، في الجزأين الغربي والشرقي من بلدة أبيي، على التوالي. وفي الحادث الأول، الذي سرق فيه حوالي ٥٠٠ رأس من الماشية، قتل رجل واحد من الدينكا وأصيب آخران. وتعقب الجناةَ جنود القوة الذين كانوا يجرون دوريات ليلية في المنطقة فتخلى الجناة عن الماشية وفروا عن طريق الأدغال. وجرى إجلاء الرجلين الجريحين من أجل تلقي العلاج. أما في الحادث الثاني، فقتل رجل من الدينكا وتوفي آخر لا حقا متأثرا بعدة طلقات نارية أثناء نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج. وجمَّعت القوة من المنطقة ١٥ بندقية هجومية من طراز AK-47 احتُفظ بها مؤقتا في دكورا في انتظار تدميرها.

٩ - وفي ١ كانون الثاني/يناير، تلقت القوة معلومات من المجتمع المحلي تفيد بسرقة عدد مجهول من الماشية التي تملكها قبيلة دينكا نقوك ومقتل شخص واحد على يد مسلحين مجهولي الهوية في شرق منطقة مولمول في أبيي. وعثرت على قتيل واحد من الدينكا دورية تابعة للقوة جرى إيفادها من أجل التحقق من المعلومات والبحث عن المشتبه فيهم. غير أن أفراد المجتمع المحلي أشاروا إلى أن الماشية لم تتعرض للسرقة خلال الحادث. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، أبلغت القوة مرة أخرى من جانب المجتمع المحلي بسرقة ٢٠٠ رأس من ماشية المسيرية ومقتل شخص واحد من المسيرية على أيدي مسلحين مجهولي الهوية في قولدت. ونشرت القوة دورية وجدت قتيلا من المسيرية في ملتقى تواش ونونق نقله أفراد المجتمع المحلي من الأدغال. وفي اليوم التالي، أجرى جنود القوة دورية أخرى في قولدت فعثورا في المنطقة العامة على بقع دم وست رصاصات لبندقية هجومية من طراز AKM. غير أن المجتمع المحلي نفى تعرض الماشية للسرقة خلال الحادث.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع عدد من الحوادث التي استرجع فيها أفراد من قبيلة دينكا ماشية يعتقد أنها سرقت من رعاة المسيرية وأعادوها إلى أصحابها الشرعيين. ففي ٢٤ شباط/فبراير، استرجع أعضاء في لجنة الحماية المجتمعية التابعة لقبيلة دينكا نقوك في أقوك في القطاع الجنوبي أربع بقرات كانت قد سرقت من رعاة المسيرية، وذلك عقب تلقي إخطار في ذلك الشأن. فسلم أعضاء اللجنة تلك الماشية إلى القوة بحضور أفراد المجتمع المحلي والزعيم الأكبر لقبيلة دينكا نقوك. ثم أعيدت البقرات إلى أصحابها الشرعيين في ٢٧ شباط/فبراير. وفي ٢٠ آذار/مارس، سلم زعماء قبيلة دينكا إلى المالكين الشرعيين، بحضور جنود

تابعين للقوة، ١٢ بقرة يعتقد أنها سرقت من رعاة المسيرية على يد لصوص ماشية مجهولي الهوية واسترجعها أفراد من قبيلة دينكا. ولاحظت القوة اتجاها ناشئا ينطوي على استرداد الماشية من جانب كلتا القبيلتين خلال الموسم الجاف، إلى جانب عودة التجارة بين القبيلتين.

١١ - وفي ١٧ و ١٩ آذار/مارس، لاحظت القوة الأمنية أنشطة تجارية بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية في نونق في القطاع الأوسط. وشوهد أكثر من ٠٠٠ ٢ شخص من كلتا القبيلتين وهم يتاجرون بسلع، منها السكر والقمح والطحين والبصل والملح والخضروات والماشية والمنسوجات. وفي ٢٨ آذار/مارس، لوحظ أيضا تبادل للبضائع والسلع بين القبيلتين في قريتي دكورا في القطاع الأوسط وتاج اللي في القطاع الجنوبي.

١٢ - وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تطهير ومسح المناطق الملوثة بالألغام والتخلص من هذه المتفجرات في جميع أنحاء منطقة أبيي، مما ييسّر حرية التنقل للمجتمعات المحلية ولأفراد الأمم المتحدة وللجهات الفاعلة في تقديم المساعدة الإنسانية. وكفلت الدائرة سلامة جميع قواعد عمليات السرايا التابعة للقوة من أخطار المتفجرات، فأفرجت عن أكثر من ٠٠٠ ٥٧٢ ميلا مربعا من الأراضي عن طريق تطهير مناطق المعارك والتحقق من أن ٧٧ كيلومترا من الطرق ذات الأولوية التي تستخدمها القوة مأمونة من أخطار المتفجرات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفرت المسوح غير التقنية وأنشطة التوعية بمخاطر الألغام المضطلع بها في المجتمعات المحلية عن العثور على ٣٧ قطعة من المتفجرات من مخلفات الحرب وتدميرها. وشملت الأصناف المجمَّعة رؤوسا حربية لقنابل صاروخية، وصواريخ وشحنات دافعة، وقذائف هاون، وقنابل يدوية، وذخائر متنوعة، وصمامات تفجير حادة. وقدمت الدائرة خدمات التوعية بمخاطر الألغام لأكثر من ٤٠٠ ١٠ شخص، بمن فيهم الرعاة الرحل والعائدون.

١٣ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام أول عملية من عمليات تدمير الأسلحة والذخيرة في مرفق إدارة الأسلحة والذخيرة الذي يقع في دوكرا في القطاع الأوسط. وفي المجموع، جرى تدمير ٩٦ سلاحا خفيفا وما يزيد عن ٥٠٠ ٥ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة التي صادرها جنود القوة في جميع أنحاء منطقة أبيي، وفقا للإجراءات التشغيلية الموحدة التي وُضعت من أجل البعثة وعملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٢٢٠٥ (٢٠١٥).

١٤ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، أثناء عملية صيانة روتينية في مرفق إدارة الأسلحة والذخيرة في دوكرا، لاحظت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام أن المجمع تعرض للاقتحام وأن عددا من الأصناف سُرقت، بما في ذلك أجزاء من مقص الأسلحة

المرتفع الثمن. وفي ٢٢ شباط/فبراير، اكتشفت الدائرة اقتحاما آخر في نفس مرفق إدارة الأسلحة والذخيرة خلال تحديث مقرر للتدابير الأمنية في المرفق. فقد سُرقت عجلتان من مقص الأسلحة، وفُتحت حاوية للأسلحة كانت مقفلة بثلاثة أقفال مختلفة وتحتوي على مخلفات أسلحة جرى تدميرها، وفُصل كابل كهربائي يستخدم في ربط أضواء المرفق بمصدر الطاقة. والتحقيق جار في الحادثين وقد علقت أنشطة المرفق في انتظار الاستعاضة عن المعدات المسروقة. ولم تكن أي أسلحة أو ذخائر مخزنة في الموقع خلال الاقتحامين.

١٥ - وبذل عنصر الشرطة التابع للقوة الأمنية المؤقتة جهودا متواصلة من أجل دعم صون القانون والنظام في منطقة أبيي من خلال تسيير دوريات تفاعلية قائمة على مشاركة المجتمعات المحلية، وتعزيز قدرات لجان الحماية المجتمعية وفقا للفقرة ١٦ من قرار مجلس الأمن ٢٢٣٠ (٢٠١٥). وشارك أفراد شرطة القوة الأمنية المؤقتة لجان الحماية المجتمعية في نفس أماكن العمل في القطاع الأوسط والقطاع الجنوبي من أبيي لتقديم المشورة إلى أعضاء تلك اللجان بشأن إدارة الحالات المتصلة بالقانون والنظام في المنطقة. وظل إنشاء لجان الحماية المجتمعية في شمال أبيي متأخرا بسبب الافتقار إلى الدعم من حكومة السودان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى عنصر الشرطة التابع للقوة الأمنية المؤقتة ٣١٤ دورية مراقبة أمنية ودورية مجتمعية تفاعلية مستقلة ومشتركة مع جنود القوة الأمنية في جميع أرجاء أبيي شملت مسافة مجموعها ٧٩٧ ٨ كيلومترا. وواصلت حكومة السودان تأخير إصدار التأشيرات لأفراد الشرطة وموظفي السجون المعينين حديثا. وقد أدى ذلك إلى التأثير بشكل كبير على القدرة التشغيلية لهذا العنصر.

١٦ - وشرع أفراد شرطة القوة الأمنية المؤقتة في حملات لمنع الجريمة في منطقتي مولمول وتاج اللي بوسط أبيي، وقدمت المشورة إلى ١٩٦ من متعهدي النقل والتجار وأفراد المجتمع المحلي بشأن منع السرقة وأساليب حل النزاعات المحلية. ونظمت الخلية المعنية بالمسائل الجنسانية التابعة لشرطة القوة الأمنية المؤقتة، بالتعاون مع خلية التدريب والتطوير في القوة الأمنية، ست دورات تدريبية تمهيدية لفائدة ١١٤ ضابطا من ضباط الأركان والمراقبين العسكريين. واحتفالا بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نظم عنصر الشرطة التابع للقوة الأمنية المؤقتة بالتعاون مع غيره من أقسام القوة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها يومين من الأيام العالمية المفتوحة من أجل المرأة والسلام والأمن في ١٦ و ١٨ شباط/فبراير، في بلدة أبيي ودفرة، على التوالي.

ثالثا – التطورات السياسية

١٧ – لم تعقد لجنة الرقابة المشتركة في أبيي أي اجتماع منذ آذار/مارس ٢٠١٥، ولم تجتمع الآلية السياسية والأمنية المشتركة منذ اجتماعها الاستثنائي الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة الأمنية المؤقتة ومفوضية الاتحاد الأفريقي التعاون مع لجنة الرقابة المشتركة في أبيي وسائر كبار المسؤولين الحكوميين في السودان وجنوب السودان من أجل التشجيع على استئناف تلك الاجتماعات. ولم يحدد أيضا موعد لعقد اجتماع الحوار بين الزعماء التقليديين الذي اقترحه الاتحاد الأفريقي.

١٨ – وواصلت القوة الأمنية المؤقتة تشجيع الحوار على مستوى القواعد الشعبية بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك. ففي كانون الأول/ديسمبر، خططت القوة الأمنية المؤقتة وشركاؤها لعقد مؤتمر في أبيي بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك. بيد أن المناقشات التي دارت حول دور ومسؤولية لجنة الرقابة المشتركة في أبيي أثناء الاجتماع أدت إلى تأجيله إلى أجل غير مسمى، في حين أن المشاورات مع اللجنة ما زالت مستمرة. وفي ١٥ شباط/فبراير، نظم ما يقرب من ٦٠٠ من أفراد قبيلة دينكا نقوك المحلية مظاهرة سلمية خارج البوابة الرئيسية لمقر القوة الأمنية المؤقتة في بلدة أبيي بسبب الإخفاق في عقد الاجتماع المقرر. وطالب المتظاهرون بإتاحة عقد الاجتماعات بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك بغية معالجة المشاكل المشتركة.

١٩ – وفي أعقاب المؤتمر المتعلق بالإدارة المرنة للحدود والتعايش السلمي الذي عُقد في أويل، بجنوب السودان، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر، ألغي مؤتمر متابعة تقرر عقده في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر بعد تحذير وجهته السلطات السودانية المحلية إلى المشاركين من قبيلة المسيرية بأنه لا يمكن ضمان أمنهم أثناء سفرهم من المجلد في السودان إلى أويل في جنوب السودان. ولم يحدد موعد جديد للاجتماع.

٢٠ – وفي ٢٥ شباط/فبراير، اجتمع ما يقرب من ٣٠٠ من أفراد قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك في نونق بوسط أبيي، وذلك في إطار أمني وفرته القوة الأمنية المؤقتة. وناقشت القبيلتان، بقيادة زعماء كل منهما، المشاكل المشتركة، بما في ذلك الهجرة، وسرقة الماشية، وإنشاء سوق مشتركة، وتقاسم الموارد والمياه والمراعي. وخلال الاجتماع، أحرزت القبيلتان تقدما بشأن تقاسم المراعي وطرق الهجرة عبر أبيي ولكنهما لم تتمكنا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن موقع السوق المشتركة. وكررت قبيلة المسيرية مواقف معلنة سابقا بشأن السوق، فدعت إلى إنشائه في بلدة أبيي في حين اقترحت قبيلة دينكا نقوك إنشاءه في قولي أو دفرة في شمال أبيي. ووافقت القبيلتان على إنشاء لجنة فرعية مشتركة لمواصلة المناقشات بشأن الموقع.

٢١ - وفي ٦ آذار/مارس، يسرت القوة الأمنية المؤقتة عقد اجتماع آخر لقبيلتي المسيرية ودينكا نقوك في قاعدتها في توداش. ووفرت القوة الأمنية المؤقتة النقل وأمن المنطقة، ويسرت إجراء المناقشات. وشمل جدول الأعمال طرائق إدارة النزاعات أثناء الموسم الجاف ومسارات الرعي عبر أبيي للرحل من المسيرية. واتفق على تشكيل لجنة مشتركة لمواجهة سرقة الماشية وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية. غير أن شروط وطرائق تفعيل اللجنة لم تُستكمل. وجرت أيضا مناقشة بشأن موقع السوق المشتركة احتفظت خلالها كلتا القبيلتين بمواقفهما الأولية. وأجلت المسألة لإجراء مزيد من المناقشة في وقت لاحق.

٢٢ - وفي ١٧ آذار/مارس، عقد اجتماع مشترك ثالث للمجتمع المحلي بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية في نونق بالقطاع الأوسط. وضم الاجتماع حوالي ٤٨ زعيما من كلتا القبيلتين، واضطلع جنود القوة الأمنية المؤقتة بتأمين المنطقة بإحكام. وقد ناقشوا تقاسم المياه والمراعي، والتخفيف من حدة العنف في كلتا القبيلتين، ومرة أخرى إنشاء سوق مشتركة. ومع أن القبيلتين أقرتا بخلافاتهما بشأن مسألة تحديد موقع إنشاء سوق مشترك، فإنهما وافقتا على ضرورة إجراء مزيد من المداولات بهدف إيجاد سبيل للمضي قدما. واجتمع الزعماء مرة أخرى في ٢٤ آذار/مارس، ووقعوا اتفاقا يقضي بإنشاء نظام محاكم تقليدية للتوسط في المنازعات المدنية والتصدي للنشاط الإجرامي، بدعم من القوة الأمنية المؤقتة؛ وتشكيل لجنة مشتركة لتحديد ممرات الرعي المناسبة لرحل المسيرية والاتفاق عليها؛ ومواصلة الأنشطة التجارية بين القبيلتين في نونق ودكورا وتاج اللي، بينما تُواصل المداولات بشأن تحديد موقع دائم لسوق مشتركة. وستواصل القوة الأمنية المؤقتة العمل على نحو وثيق مع قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك بغرض الاستفادة من نتائج الاجتماعات وتيسير فرص المزيد من الحوار والتفاعل.

رابعا - الحالة الإنسانية

٢٣ - لا تزال الحالة الاقتصادية الصعبة، وتحركات السكان، والتوترات الطائفية ومحدودية أو انعدام الخدمات العامة الأساسية تسفر عن احتياجات إنسانية كبيرة في منطقة أبيي. ولا تزال وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية تواصل تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الإنعاش إلى ٠٠٠ ١٣٩ شخص من الفئات الضعيفة في جميع أنحاء منطقة أبيي. ويشمل ذلك العدد ٠٠٠ ٦١ شخص من قبيلة دينكا نقوك؛ و ٠٠٠ ٢٠ من العائدين من قبيلة دينكا نقوك في المنطقة؛ و ٠٠٠ ٨ شخص من المشردين من ولايتي الوحدة وواراب المجاورتين في جنوب السودان؛ و ٠٠٠ ١٥ مقيم من قبيلة المسيرية؛ وما يقرب من ٠٠٠ ٣٥ من مهاجري المسيرية الموسميين الذين دخلوا المنطقة في

تشرين الأول/أكتوبر بسبب الجفاف. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المنظمات الإنسانية خدمات المساعدة الأساسية إلى ما يقرب من ٣ ٠٠٠ من سكان جنوب السودان المشردين من ولاية الوحدة الذين استخدموا دفرة كنقطة عبور للوصول إلى وجهاتهم النهائية في السودان. وفي عام ٢٠١٦، من المتوقع أن يؤدي الجفاف إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية.

٢٤ - وعملت المنظمات الإنسانية في أبيي على تلبية الاحتياجات الأساسية وزيادة قدرة مجتمعات الرعاة والرحل على التحمل من خلال اعتماد نهج تلائم أوضاعها الخاصة ومواطن ضعفها. وتشمل أولويات الاستجابة في عام ٢٠١٦ تقليل مخاطر سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة والحوامل والمرضعات؛ وتوفير ما يكفي من سبل الحصول على المياه الآمنة الصالحة للشرب والنظافة الصحية والصرف الصحي؛ وتقليل الاعتماد على المساعدات الغذائية؛ والإبقاء على الخدمات البيطرية؛ ودعم التعليم الأساسي والتدريب؛ ومعالجة المخاطر المتعلقة بالحماية بالتعاون مع القوة الأمنية المؤقتة؛ وتأمين تغطية الاحتياجات الصحية الأساسية.

٢٥ - وفي المجموع ما زال ٨٤٢ ٦ شخصا نزحوا من ولاية الوحدة في جنوب السودان يستفيدون من التوزيع العام للأغذية. وتحول التركيز من توزيع الغذاء المجاني إلى زيادة التدخلات الموجهة نحو الإنعاش عن طريق مشاريع الغذاء لقاء عوض. وشملت الأنشطة الأخرى المتصلة بالأغذية توفير الغذاء من أجل التشجيع على تعليم الفتيات، والتغذية التكميلية المحددة الأهداف وتغذية المرضى الداخليين. واستمرت الجهود الرامية إلى دعم سبل عيش المجتمعات المحلية في جميع أنحاء المنطقة. وشملت الأنشطة الرئيسية التدريب المهني في مجال إنتاج الخضروات؛ ومكافحة الآفات في فترة ما بعد الحصاد وعلى نحو متكامل؛ والتنمية الزراعية؛ وإعداد الأرض؛ وإدارة الحضانات؛ والبذر وأساليب الازدراع وزراعة الفرشات الواقية؛ والمهارات التجارية؛ ودروس محو الأمية.

٢٦ - وقدمت خدمات الرعاية الصحية والتغذية في المنطقة، بما في ذلك العيادات المتنقلة، والتحصين الجماعي ضد الحصبة، والفحص التغذوي للأطفال من سن ٦ شهور إلى ٥٩ شهرا. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى معالجة التحديات الملحة في مجالي الصحة والتغذية في قرى العائدين. وما زال من التحديات الرئيسية في تلك المناطق توفير الدعم لثلاث عيادات غير عاملة في شمال أبيي، ونقص موظفي الصحة الذين توفرهم الحكومة، وانعدام لقاحات عضة الكلاب.

٢٧ - وبدأ تسجيل التلاميذ في مدرستين ثانويتين في بلدة أبيي كانتا قد أغلقتا منذ اندلاع النزاع في عام ٢٠١١. وجددت مدارس الأولاد والبنات في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، ولكنها لم تُفتح بعد من جديد لدواعي أمنية. وفي الوقت الراهن تعمل مدرسة ثانوية واحدة فقط في

المنطقة، توجد في أقوك. ويلزم إصلاح جميع المدارس الموجودة في قرى العائدين التي تضررت من جراء النزاع في عام ٢٠١١. ويدرس حاليا الأطفال العائدون في مناطق مفتوحة.

٢٨ - ولا يزال الحصول على المياه المأمونة في المنطقة من الأولويات. فجرى حفر ١٧ بئرا جديدا للمياه، منها بئران في قرى العائدين، وجرى إصلاح خمس مضخات يدوية. ونُفذت حملةُ نظافة صحية وتدريبٌ في مجال الصرف الصحي بقيادة المجتمع المحلي، وأنجزت الأعمال المتعلقة بخمسة مراحيض مترلية في أقوك. ومع ذلك، ظل استخدام المراحيض مشكلة من المشاكل الرئيسية في جميع أنحاء المنطقة.

٢٩ - وأجري تقييم للمآوي والمواد غير الغذائية في قرى العائدين في كانون الثاني/يناير، واكتملت عملية التسجيل في آذار/مارس. وبما أن عدد سكان المجتمعات المحلية المضيفة منخفض جدا، فقد جرى توزيع شامل لمواد الإيواء في جميع قرى العائدين.

٣٠ - ولا يزال مجتمع المساعدة الإنسانية يواجه العديد من التحديات التشغيلية. ويتجلى الافتقار إلى القدرة التنفيذية في جميع القطاعات، لا سيما في الأجزاء الشمالية من أبيي، بسبب القيود المفروضة على عمل المنظمات غير الحكومية الدولية في المنطقة. ووسعت منظمة غير حكومية محلية جديدة نطاق وجودها في شمال أبيي، مما رفع العدد الإجمالي للشركاء المحليين إلى اثنين. وفي الوقت نفسه، أنشأت ثلاث منظمات غير حكومية دولية قاعدةً في أقوك. وشملت التحديات الإضافية التي تواجه الاستجابة الإنسانية نقص التمويل بالنسبة لجميع الشركاء؛ والتوترات القبلية؛ وحالات التأخير في إصدار تصاريح السفر والقيود المفروضة على حركة الأفراد والإمدادات إلى منطقة أبيي من جانب السلطات السودانية؛ وارتفاع تكاليف التنفيذ بسبب القيود الأمنية واللوجستية؛ وعدم توافر الموظفين السودانيين لأسباب تتعلق بالسلامة والأمن. وتصورات التحيز في إيصال المساعدات الإنسانية يمكن أن تساهم في تفاقم التوترات الطائفية وأن تزيد من الأخطار الأمنية التي تهدد العاملين والعمليات في مجال تقديم المعونة. ورغم الجهود المبذولة لضمان قدر مناسب من التوازن، لا تزال عمليات المعونة مركزة إلى حد كبير على مجتمعات دينكا نقوك في الأجزاء الجنوبية من أبيي نظرا لسهولة الوصول نسبيا إلى تلك المناطق.

خامسا - حالة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

٣١ - أُبلغ في البداية عن بعض التطورات الإيجابية في العلاقات بين السودان وجنوب السودان في ما يتعلق بأمن الحدود خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٣ كانون الثاني/يناير، في سياق انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، وافق السودان على إعادة النظر في رسوم

عبور النفط والتعويضات المستحقة لها على جنوب السودان عندما يبرهن هذا الأخير على استعداده لتنفيذ جميع الاتفاقات الثنائية الأخرى بين البلدين. فاستجاب جنوب السودان، وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، أصدر الرئيس بيانا يدعو فيه إلى تطبيع العلاقات مع السودان ويأمر بسحب قوات جنوب السودان إلى مسافة ٥ أميال من الحدود مع السودان. وتعهد كذلك بتفعيل جميع اللجان المنشأة بموجب اتفاق التعاون المبرم بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وردا على ذلك، أمر رئيس السودان، في ٢٦ كانون الثاني/يناير، بإعادة فتح الحدود مع جنوب السودان. ومنذ هذا الإعلان، أعيد فتح ثلاثة معابر حدودية على الأقل. وفي ٣ شباط/فبراير، أعلن الرئيس أيضا استئناف النقل النهري بين كوستي في السودان وجوبا في جنوب السودان.

٣٢ - وفي تغير ظاهر للنبرة، في ١٧ آذار/مارس، حذر أحد كبار مساعدي الرئيس من أن السودان سوف يغلق حدوده من جديد إذا استمر جنوب السودان في تقديم ما يعتبره السودان دعما للمتمردين. وقد تجددت الاتهامات في سياق أنباء في الخرطوم تفيد بأن مسؤولين كبار في جنوب السودان التقوا مع قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال في جوبا لمناقشة احتياجات المتمردين السودانيين في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. غير أن جنوب السودان نفى هذه الاتهامات. وفي ١٧ آذار/مارس أيضا، أفادت وكالة الأنباء الرسمية في السودان بأن مجلس الوزراء، قرر في اجتماع ترأسه الرئيس معاملة رعايا جنوب السودان المقيمين في السودان على أنهم أجانب، وبذلك ألغى سياسة ثابتة تتمثل في إتاحة فرص متساوية للمواطنين السودانيين ورعايا جنوب السودان للاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية في السودان، واتخاذ تدابير قانونية ضد أي مواطن من مواطني جنوب السودان ليس بحوزته جواز سفر ساري المفعول وتأشيرة سودانية.

٣٣ - وفي ١٩ آذار/مارس، قدمت السفارة السودانية في جوبا توضيحاً بشأن تهديد السودان بإعادة إغلاق حدوده مع جنوب السودان، مشيرة إلى أن ٥٠ يوماً قد مرت على أمر رئيس جنوب السودان بانسحاب القوات بمسافة ٥ أميال من الحدود المشتركة، وأن هذا الأمر لم يُنَفّذ بعد. وأشارت السفارة أيضاً إلى أنه لم يجر تفعيل أي من اللجان المشتركة المنشأة بموجب اتفاق التعاون بين البلدين، ولا سيما الآلية السياسية والأمنية المشتركة. واتهمت مرة أخرى جنوب السودان بإيواء حركات التمرد السودانية وتقديم الدعم لها. ورداً على ذلك، برّرت جنوب السودان التأخير في سحب قواتها من الحدود مع السودان بوجود مصاعب لوجستية. وخلال اجتماع مع وفد لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في ما يتعلق بالسودان وجنوب السودان، أثناء زيارة قام بها لجوبا يومي ٢١ و ٢٢ آذار/مارس، جدد الرئيس التأكيد على استعداد بلده لتنظيم وحضور اجتماع للآلية السياسية والأمنية المشتركة.

٣٤ - وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ آذار/مارس، اتهم الجيش الشعبي لتحرير السودان القواتَ الجوية السودانية بتنفيذ عمليات قصف جوي ضد مخفر أمامي عسكري تابع للجيش الشعبي لتحرير السودان في منطقة ببنيس في الرنك بولاية أعالي النيل، وذلك يومي ٢٤ و ٢٦ آذار/مارس على التوالي. وأفاد الجيش الشعبي لتحرير السودان بأن أعداداً من الماشية قُتلت خلال الحادثين المزعومين. غير أن الجيش السوداني نفى هذا الاتهام، مفيداً بأن القوات الجوية لم تقم بأي هجمات داخل أراضي جنوب السودان. وفي ٢٩ آذار/مارس، ذكرت وسائط الإعلام أن حكومة السودان قررت إعادة إغلاق حدودها مع جنوب السودان.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها تواجه العديد من التحديات في تنفيذ مهمة التحقق والرصد الجويين الموكولة إليها. ولم يُجر عدد من دوريات الآلية بسبب تناوب جنود القوة الأمنية المؤقتة ورفض حكومة جنوب السودان إعطاء تراخيص الهبوط، في انتهاك لقراري مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١) و ٢٠٢٤ (٢٠١١) ولاتفاقي مركز القوات الموقعين بين حكومتي السودان وجنوب السودان عام ٢٠١٢. واستمر أيضا فرض قيود على الرصد الجوي للمنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح في القطاع الغربي. ولم تُجر إلا ١٠ مهام من بين ٢٧ مهمة كانت مقررة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكانت كلها في القطاع الشرقي من منطقة أبيي. وحتى الآن، تمكنت الآلية من إجراء ٧١ دورية رصد جوي من أصل ١٧٥ دورية رصد جوي مقررة.

٣٦ - وفي ٨ شباط/فبراير، لاحظت دورية جوية تابعة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها وجوداً عسكرياً شمل نشراً محتملاً لمركبات مدرعة وهياكل مدنية جديدة في المنطقة العامة من تشوين داخل المنطقة الحدودية الآمنة والمتروعة السلاح شرقي منطقة أبيي. وأوفدت بعثة تحقق في ٧ آذار/مارس، أكدت ما جرت مشاهدته. ويجري التخطيط حالياً لنشر دورية أرضية في المنطقة لإجراء مزيد من التحقق.

٣٧ - وفي أعقاب مبادرة قدمها قائد القوة إلى وزير الدفاع وشؤون قدماء المحاربين في جنوب السودان، في ١٠ آذار/مارس، مُنحت القوة الأمنية المؤقتة الإذن من قائد اللواء المحلي التابع للجيش الشعبي لتحرير السودان بنشر وحدة حماية القوة المتبقية من كادقلي إلى قوك مشار. وشُرع في نشر القوات المتبقية في ٢٠ آذار/مارس.

٣٨ - وجرى نشر ٥ أفرقة دعم للدوريات تعاقدت بشأنها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في مقري القطاع ١ والقطاع ٢ في كادقلي وقوك مشار التابعين للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وظلت هذه الدوريات على أهبة الاستعداد للانتشار من أجل دعم الدوريات الأرضية التابعة للآلية المشتركة. وفي الفترة من ١ تشرين

الثاني/نوفمبر إلى ٢٤ شباط/فبراير، قدمت الدائرة التدريب إلى ٤٠ مراقباً وطنياً ومراقباً عسكرياً دولياً وعناصر من وحدة الحماية التابعة للقوة الأمنية المؤقتة. وإضافة إلى ذلك، شارك فريق في تدريب للدوريات الأرضية مدته يومان، أُجري في مقر قطاع الآلية المشتركة في قوك مشار. واقتصر نطاق هذا التدريب على ممارسة الجوانب الإدارية واللوجستية للدوريات الأرضية داخل المنطقة الحدودية الآمنة والمتروعة السلاح، ولكنه أسفر عن توصيات مفيدة بشأن تحسين العمليات.

سادساً – نشر الأفراد ودعم البعثة

٣٩ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان قوام العنصر العسكري التابع للقوة الأمنية المؤقتة يبلغ ٥٣٣ ٤ فرداً (٢٣٧ مراقبا عسكريا/ضابط ركن و ٢٩٦ ٤ جنديا)، من قوة مأذون بها قوامها ٣٢٦ ٥ فرداً. وكان قوام عنصر شرطة القوة الأمنية يبلغ ١٧ فردا من أفراد الشرطة (١٤ رجلا و ٣ نساء) من ست بلدان مساهمة بأفراد شرطة، من أصل قوة مأذون بها قوامها ٥٠ فرداً. وكان مجموع الموظفين المدنيين يبلغ ٢٣٧ موظفاً. وأصدرت حكومة السودان ١١٥ تأشيرة دخول لأفراد القوة الأمنية المؤقتة؛ ولم تُمنح بعد ٨٩ تأشيرة لموظفين مدنيين وأفراد عسكريين وأفراد شرطة. وحتى ١ آذار/مارس، كانت البعثة قد أنجزت مهام المناوبة لما مجموعه ٥٣٢ ٢ جنديا عبر مطار كادقلي، مُجرية بذلك ٢٠٩ جولات من عمليات النقل الجوي بالمروحيات.

٤٠ – ودعماً لاستراتيجية منع نشوب النزاعات وتخفيف حدتها، أنهت القوة الأمنية المؤقتة أعمال تشييد المرافق في ستة مواقع للانتشار في الموسم الجاف في كل من نونق، ودونقوب، وعلال، وقولي، وأم خريت، وأقاني تواك، ونشر الجنود والمراقبين العسكريين في هذه المواقع. وأُنشئت قاعدة دائمة لعمليات السَرية في قولي، وجرى رفع مستوى قاعدتي العمليات المؤقتتين في مريال أجاك ودونقوب إلى قاعدتين دائمتين لعمليات السَرايا. وإضافة إلى ذلك، شُيّد معسكر مؤقت يتسع لفصيلة، يطلق عليه اسم مادينغتون، بالقرب من إقامة الزعيم الأكبر لقبيلة دينكا نقوك من أجل حمايته. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، انتقل المراقبون الوطنيون والموظفون المدنيون والمراقبون العسكريون التابعون للأمم المتحدة من منطقة إقامتهم المؤقتة في مخيم قوك مشار إلى مجمع دائم للبعثة جرى الانتهاء من إنشائه.

سابعاً – الجوانب المالية

٤١ – خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٩٤/٦٩، مبلغا قدره ٢٦٨,٣ مليون دولار للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، بلغت قيمة الاشتراكات المقرّرة غير المسددة للحساب الخاص للقوة الأمنية المؤقتة ٦٥ مليون دولار. وكان مجموع الاشتراكات المقرّرة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ يبلغ ٤٣٥ ٢ مليون دولار. ورُدت تكاليف القوات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، فيما رُدت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وفقا لجدول السداد ربع السنوي.

ثامناً – ملاحظات وتوصيات

٤٢ – يبدو أن الزخم الإيجابي الذي تحقق في العلاقات الثنائية بين السودان وجنوب السودان بفضل البيانات التصالحية التي أدلى بها رئيسا البلدين في كانون الثاني/يناير قد انحسر بعد أن قرر السودان إعادة إغلاق الحدود مع جنوب السودان واتهامه هذا الأخير بتقديم الدعم إلى حركات التمرد السودانية. وتُبرز هذه التطورات الحاجة إلى كفالة اجتماع الآليات المنشأة بموجب اتفاقات التعاون لعام ٢٠١٢ بانتظام لمعالجة القضايا العالقة بين البلدين.

٤٣ – وعلى ما يبدو أن التوترات تتزايد بين البلدين. ففي ظل احتلال العمليات السياسية وعمليات حل النزاعات على الصعيد الداخلي مركز الصدارة، لم تولِ حكومتا البلدين سوى اهتمام محدود لمسؤولياتهما فيما يتعلق بأبيي. وإنني أدعو كلا الطرفين إلى تجديد الجهود الرامية إلى معالجة القضايا التي ظلت بلا حل لمدة طويلة جداً، بما في ذلك تنفيذ الاتفاق الذي أبرماه في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. ومن أجل توطيد السلام والأمن في أبيي، من الأهمية بمكان أن يعيد الطرفان إحياء عملية سياسية قابلة للاستمرار تؤدي إلى تنفيذ الاتفاق. وفي هذا الصدد، أحث الطرفين على استئناف اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، التي لم تجتمع منذ آذار/مارس ٢٠١٥.

٤٤ – وأطلب أيضاً إلى السودان وجنوب السودان أن يكفلا الانسحاب الكامل والدائم لجميع القوات غير المأذون بها من منطقة أبيي، وأن يعملا من أجل تهيئة بيئة أمنية مواتية للتعايش السلمي والهجرة. ويشكل وجود أفراد مسلحين من الشرطة السودانية في مجمع دِفرة النفطي انتهاكاً للاتفاق ولمختلف القرارات الصادرة عن مجلس الأمن. وإنني أحث مرة أخرى حكومة السودان على سحب هؤلاء الأفراد والاتفاق على ترتيب أمني بديل بشأن المنشآت

النفطية، وأحث أيضاً حكومة جنوب السودان على منع دخول أي عناصر مسلحة تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان إلى منطقة أبيي.

٤٥ - وإنني أثني على الجهود التي تبذلها القوة الأمنية المؤقتة لأبيي في منع نشوب النزاعات وفي توسيع نطاق استفادة قبيلة المسيرية من الموارد خلال الموسم الجاف، من خلال اعتماد نهج مرن ومضبوط بالنسبة لخط فض الاشتباك، يُنفذ من خلال العمل الوثيق مع كلتا القبيلتين. وقد أتاح هذا النهج لقبيلة المسيرية الاستفادة من أراضي الرعي والمياه التي لا توجد سوى في الجزء الجنوبي من منطقة أبيي في وقت شحت فيه الموارد وزادت فيه مخاطر اندلاع اشتباكات بين القبيلتين. ويحدوني الأمل في أن يستمر نجاح هذا النهج خلال الفترة المتبقية من الموسم الجاف.

٤٦ - وإني مرتاح كثيراً للمبادرة التي اتخذها قبيلتا دينكا نقوك والمسيرية بعقد سلسلة من الاجتماعات المشتركة في نونق وتوداش، وأثني على القوة الأمنية المؤقتة على دورها في تيسير المحادثات. وستواصل القوة الأمنية المؤقتة تيسير المبادرات المجتمعية التي تمثل فرصة فريدة بالنسبة لكلتا القبيلتين من أجل مناقشة المشاكل المشتركة. وتمثل الروح البناءة التي اتسمت بها الاجتماعات والتقدم المحرز بشأن مسارات الهجرة وتقاسم أراضي الرعي، دليلاً على رغبة كلتا القبليتين في مواصلة الحوار من أجل السعي إلى مستقبل تعمه المصالحة والتعايش السلمي.

٤٧ - وإني مرتاح أيضاً لاستئناف أنشطة التجارة بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية في قرى نونق ودكورا وتاج اللي، ويحدوني الأمل في أن تواصل مبادرات أخرى من هذا النوع السعي إلى إعادة بناء الثقة والطمأنينة بين القبيلتين. ولعل الأنباء المتعلقة باسترجاع أفراد من قبيلة دينكا نقوك ماشية سُرقت من رعاة ينتمون إلى قبيلة المسيرية دليل آخر على أن الثقة تتزايد بين القبيلتين.

٤٨ - وفي أعقاب التقدم المحرز بشأن تحديد الخط الوسط من المنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح أثناء اجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة المعقود في أديس أبابا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، إنني أشعر بخيبة أمل لعدم تحديد مواعيد لعقد اجتماعات أخرى للآلية. وإني أحث الطرفين مرة أخرى على إتاحة اجتماع الآلية من أجل توفير الرقابة الفعالة والمنتظمة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ويحدوني الأمل في أن الإذن الذي منحته حكومة جنوب السودان إلى القوة الأمنية المؤقتة بنشر قواتها من المقر المؤقت للآلية المشتركة في كادقلي إلى مقر القطاع في قوك مشار يمثل التزاماً متجدداً من جانبها بالتنفيذ الكامل لهذه الآلية. وكما أعلنته في تقارير سابقة، من الضروري لكلا الطرفين إزالة المعوقات المتبقية التي تحول دون الإعمال الكامل للآلية.

٤٩ - وإنني أجدد دعوة السلطات السودانية إلى رفع مستوى الدعم الذي تقدمه إلى القوة الأمنية المؤقتة. ويشمل ذلك إصدار التأشيرات في الوقت المناسب لفائدة أفراد القوة، لا سيما بالنسبة لعنصر الشرطة الذي لا يستطيع الاضطلاع بولايته على نحو فعال بالمستوى الحالي من الأفراد. وأدعو أيضاً حكومة السودان وحكومة جنوب السودان إلى التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء دائرة شرطة أبيي، وفي الوقت نفسه دعم الحلول المؤقتة الرامية إلى معالجة المسائل المتصلة بالقانون والنظام في أبيي، من قبيل إنشاء لجان الحماية المجتمعية. ففي غياب دائرة شرطة أبيي، تشكل هذه اللجان مبادرة مهمة قائمة على المجتمع المحلي لمنع الجريمة والحد منها. وإنني أحث حكومة السودان على الترخيص بإكمال أعمال تشييد مهبط الطائرات في أتوني، والسماح بنقل مواد البناء إلى منطقة أبيي لتمكين القوة الأمنية المؤقتة من تجديد هياكلها الأساسية المتهالكة، وبالتالي تحسين الأحوال المعيشية الصعبة للغاية التي يعاني منها أفراد القوة. وأخيراً، أدعو حكومة السودان إلى قبول قراري، الذي رحب به مجلس الأمن في قراره ٢٢٠٥ (٢٠١٥)، تعيين رئيس بعثة مدني على رأس القوة الأمنية المؤقتة لأبيي.

٥٠ - وفي وقت ينظر فيه مجلس الأمن في تجديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة، إني مرتاح للتقدم الذي أحرزته المجتمعات المحلية في تعزيز الحوار البناء بشأن المسائل التي تؤثر على المصالحة والتعايش السلمي فيما بينها. ويحدوني الأمل أيضاً في أن يشرع الطرفان في حوار بناء مع قائد القوة الجديد ورئيس البعثة بالنيابة، اللواء حسن إبراهيم موسى، لتسوية النزاعات المستمرة التي تشهدها منطقة أبيي. وعليه، فإنني أوصي بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر من أجل الحفاظ على الجهود الجارية لتيسير الحوار فيما بين القبائل، ومنح قائد القوة ورئيس البعثة بالنيابة الجديد فرصة للعمل مع الطرفين والاتحاد الأفريقي وحكومة إثيوبيا بشأن الحالة السياسية.

٥١ - وختاماً، أود أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى رئيس البعثة السابق، هايلي تيلاهون جبرمريم، ورئيس القوة السابق، اللواء برهانو جولا جيلالشا، على الخدمات التي قدماها إلى الأمم المتحدة وسكان أبيي. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني إلى رئيس البعثة بالنيابة وقائد القوة المعين حديثاً اللواء حسن إبراهيم موسى وللموظفين العاملين معه؛ وإلى مبعوثي الخاص هايلي منكريوس؛ والرئيس السابق لجنوب أفريقيا ورئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ثابو مبيكي؛ ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وحكومة إثيوبيا على دعمهم المستمر والتزامهم الدائم بالسعي إلى تحقيق السلام في منطقة أبيي.